

## ملخص تنفيذي للتقرير النهائي يوليو 2024

في 21 أيار/مايو 2024، أعلن العمدة إريك آدامز عن تشكيل لجنة مراجعة الميثاق لعام 2024 وعين كارلو سيسورا رئيساً و12 من قادة المجتمع الآخرين أعضاء للجنة. وكلف العمدة اللجنة بمراجعة الميثاق بأكمله للتأكد من عمله بكفاءة واستجابته لجميع سكان نيويورك. كما طلب عمدة المدينة من اللجنة أن تدرس، على وجه الخصوص، لزوم تعديل الميثاق من عدمه لتعزيز السلامة العامة والمسؤولية المالية. وبعد مراجعة ميثاق مدينة نيويورك بأكمله، وردود الفعل العامة، وشهادات الخبراء، والبحث والتحقيق، قررت اللجنة تقديم التعديلات المقترحة التالية إلى الناخبين في مدينة نيويورك في 5 نوفمبر 2024 في الانتخابات العامة:

### نظافة الشوارع

في سؤال الاقتراع الأول، تقترح اللجنة تعديلاً لتوسيع وتوضيح سلطة إدارة الصرف الصحي (DSNY) للحفاظ على نظافة المدينة. يمنح الميثاق DSNY حالياً القدرة على تنظيف بعض ممتلكات المدينة، وليس كلها. يؤدي هذا المنح الناقص للولاية القضائية إلى تعقيد جهود المدينة لتنظيف بعض الممتلكات العائدة لها، مثل منصات الطرق. وسيسمح التعديل لـ DSNY، بناءً على توجيهات العمدة، بتنظيف أي عقار مملوك للمدينة. وبالمثل، في محاولة لتعزيز نقل النفايات في حاويات والفوائد الناتجة عن النظافة والصحة العامة، أصدرت إدارة مدينة نيويورك العديد من القواعد التي تحد من مقدار الوقت الذي تبقى خلاله القمامة غير المعبأة في حاويات في شوارع المدينة. ومع ذلك، فإن الميثاق لا يكلف DSNY صراحةً بتفويض تعزيز استخدام الحاويات. سيوضح التعديل DSNY تتمتع بسلطة تنظيم الطريقة التي يتم بها جمع النفايات، بما في ذلك اشتراط استخدام الحاويات. أخيراً، على الرغم من أن مكتب إنفاذ قوانين الباعة المتجولين محتوى ضمن DSNY، فإن الميثاق لا يمنح صراحةً إدارة إنفاذ قوانين البيع في شوارع مدينة نيويورك السلطة على البيع الذي يحدث في ممتلكات المدينة بخلاف الشوارع والأرصفة، كما هو الحال في المتنزهات. من شأن التعديل أن يوسع سلطة DSNY على الباعة المتجولين لتشمل أنواعاً أخرى من ممتلكات المدينة، وليس فقط الشوارع والأرصفة.

### المسؤولية المالية

في سؤال الاقتراع الثاني، تقترح اللجنة تعديلاً لتحسين طرق تقييم المدينة للأثر المالي للقوانين المحلية المقترحة ومعالجة بعض مواعيد الميزانية النهائية القديمة غير الفاعلة. أولاً، لتعزيز النظر في تكلفة القوانين المقترحة، تقترح اللجنة تغييرات على قسم الميثاق الذي يتطلب بيانات الأثر المالي. في الوقت الحاضر، ينشر مجلس المدينة عادة بيانات الأثر المالي عشية اعتماد التشريع المقترح فقط. ونتيجة لذلك، فإن الكثير من المناقشات العامة حول التشريعات - والكثير من العمل التشريعي

لصيافة مشروع قانون - يحدثان دون الاستفااء من بيان الأثر المالي وتقديرات التكلفة التي يتضمنها. وباشتراط بيان الأثر المالي في وقت مبكر من العملية التشريعية، قبل جلسة الاستماع العامة بشأن القانون المحلي المقترح، فإن هذا التعديل من شأنه أن يشجع على نظرة أفضل على التدايعات المالية للقوانين المقترحة. وسيلزم أيضاً وجود بيان محدث للأثر المالي - قبل التصويت على القانون المقترح من قبل المجلس بكامل هيئته - من أجل إعطاء المشرعين والجمهور تقيماً نهائياً للأثر المالي للتشريع المقترح. سيفرض التعديل المقترح أن تحتوي بيانات الأثر المالي للقوانين المحلية المقترحة على تقديرين، أحدهما من المجلس والآخر من مكتب الإدارة والميزانية، لتعزيز إجراء فحص أكثر تفصيلاً وموضوعية للتأثيرات المالية. ويستند هذا الاقتراح إلى شهادة كبيرة من الخبراء والمجموعات الحكومية الجيدة التي تدعو إلى إجراء تغييرات على عملية بيان الأثر المالي.

سيؤدي هذا التعديل أيضاً إلى تحديث العديد من المواعيد النهائية المتعلقة بالميزانية في الميثاق. ولضمان منح الإدارات البلدية الجديدة الوقت الكافي لإعداد ميزانية أولية، فإن التعديل سوف يمدد الموعد النهائي للميزانية الأولية من 16 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير في السنوات التالية لانتخابات رئاسة البلدية. وفي تلك السنوات نفسها، سيغير التعديل المقترح المواعيد النهائية ذات الصلة لاستيعاب الميزانية الأولية في الأول من فبراير. وأخيراً، من شأن هذا التعديل تمديد الموعد النهائي لتقديم الميزانية التنفيذية للسنة المالية التالية من 26 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو لضمان أن تعكس الميزانية التنفيذية معلومات مهمة حول تحصيل الضرائب والإيرادات التي تم الحصول عليها في الموعد النهائي الضريبي في 15 نيسان/أبريل.

## السلامة العامة

في سؤال الاقتراح الثالث، تقترح اللجنة تعديلاً لتعزيز مساهمة الجمهور ومداولاته عند النظر في القوانين المحلية التي تحترم السلامة العامة.

في الوقت الحاضر، لا تختلف متطلبات إقرار التشريعات المتعلقة بالسلامة العامة عن متطلبات إقرار التشريعات المتعلقة بمسائل أخرى. واستمعت اللجنة إلى شهادة جوهرية من الجمهور وأصحاب المصلحة أعربوا فيها عن قلقهم من أن العملية الحالية للنظر في تدابير السلامة العامة لا توفر فرصاً كافية للمدخلات والمراجعة. إن السماح بفرص إضافية للمساهمة العامة في نظر المجلس في تشريعات السلامة العامة يهدف إلى فسح المجال لمداولات أكثر دقة وضمان إيصال صوت المجتمعات المتضررة في جميع أنحاء المدينة عندما تتناول التشريعات هذا المجال المهم.

على وجه التحديد، سيضع التعديل متطلبات إجرائية إضافية لنظر المجلس في القوانين المحلية المقترحة فيما يتعلق بعمليات السلامة العامة لثلاث وكالات في المدينة: إدارة الشرطة، وإدارة الإصلاحات، وإدارة الإطفاء. قبل تصويت المجلس بكامل هيئته على مقترح السلامة العامة المعني، سيطلب من المجلس تقديم إشعار إضافي للجمهور والعمدة وأمور كل وكالة متأثرة قبل 30 يوماً على الأقل من التصويت. خلال الفترة ما بين الإشعار والتصويت النهائي، سيُسمح للعمدة والوكالات المتضررة بعقد جلسة استماع عامة إضافية أو أكثر بشأن الاقتراح من أجل الحصول على مدخلات عامة إضافية. يمكن أن تشمل جلسات الاستماع هذه، عند الاقتضاء، جلسات استماع عامة في الأحياء الخارجية من أجل تسهيل المدخلات من المجتمعات المتضررة.

## تخطيط رأس المال

في سؤال الاقتراح الرابع، تقترح اللجنة تعديلاً لتحسين عملية تخطيط رأس المال بالمدينة من خلال تعزيز الشفافية وضمان قيام المدينة بجمع المعلومات المهمة.

تجري المدينة تخطيط رأسمال منتظم لتحديد كيفية الاستثمار في بنيتها التحتية. بالاعتماد على توصية من المراقب المالي يراد لاندرد، فإن هذا الاقتراح من شأنه أن يعزز الشفافية من خلال ضمان قيام المدينة بنشر المزيد من المعلومات حول حالة إصلاح المرافق. كما سيضمن أن إدارة تخطيط المدن ومكتب الإدارة والميزانية يأخذان في الاعتبار ظروف مرافق المدينة واحتياجات الصيانة، إلى جانب عوامل أخرى مثل التوزيع الجغرافي، والتأثير على المرونة، وحراة الأصول بالنسبة لوذيفة الوكالة أو مهمتها، عند وضع استراتيجية رأس المال العشرية.

## MWBES والحادثة

في سؤال الاقتراع الخامس والأخير، تقترح اللجنة تعديلًا لتحديث العديد من أحكام الميثاق لتحسين عمليات حكومة المدينة. لدعم مؤسسات الأعمال المملوكة للأقليات والنساء (MWBEs)، سيعمل هذا التعديل على إنشاء منصب كبير مسؤولي تنوع الأعمال (CBDO) في الميثاق وبنص على أن يكون CBDO بمثابة نقطة اتصال مع مؤسسات MWBEs، وقيم كفاء سياسات المدينة لمعالجة الفوارق في المشتريات، ويقترح التغييرات اللازمة لسياسة المدينة. بعد ذلك، سيعمل التعديل على السماح للعمدة بمنح المكتب الذي يعالج تصاريح الأفلام - مكتب العمدة للإعلام والترفيه - (MOME) سلطة إصدار تلك التصاريح. وأخيرًا، سيجمع التعديل بين مجلسين أنشأهما الميثاق ويتقاسمان نفس المهمة: ضمان الأداء الفعال لأرشفيف البلديات.